

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/3/UZB/2
25 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة

جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان،
وفقاً للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

أوزبكستان

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وذكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وبالنظر إلى كون دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن معظم الوثائق المستخدمة كمراجع تحمل تاريخاً يلي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار أيضاً آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في وثائق الأمم المتحدة الرسمية، فإن الافتقار إلى المعلومات أو إلى التركيز بشأن مسائل محددة قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(١)

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان ^(٢)	تاريخ التصديق أو الانضمام أو الإعلانات / التحفظات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	لا يوجد
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	لا يوجد
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	لا يوجد
البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	لا يوجد
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥	لا يوجد
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	لا يوجد
اتفاقية حقوق الطفل	٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤	لا يوجد
<p>المعاهدات الأساسية التي ليست أوزبكستان طرفاً فيها: البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.</p>		
صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	التصديق أو الانضمام أو الحلافة	
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم	
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	لا	
بروتوكول باليرمو ^(٣)	نعم	
اللاجئون وعديمو الجنسية ^(٤)	لا	
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية ^(٥)	نعم، باستثناء البروتوكول الإضافي الثالث	
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ^(٦)	نعم، باستثناء الاتفاقيتين رقم ٨٧ و ١٣٨	
اتفاقية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) لمكافحة التمييز في مجال التعليم	نعم	

١- شجعت أوزبكستان على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(٧)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية^(٨)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٩)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونظام روما الأساسي^(١٠)، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها^(١١)، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨^(١٢). كما شجعت على تقديم الإعلانات المطلوبة بموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب^(١٣).

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- في عام ٢٠٠٥، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن أحكام حالات الطوارئ لا تنص تحديداً على حالات عدم التقيد بالحقوق التي يمكن أن تحدث في أوقات الطوارئ، أو لا تضع لها حدوداً^(١٤).

جيم - الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان وهيكلها

٣- أوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تنظر أوزبكستان في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس^(١٥).

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة ^(١٦)	آخر تقرير قُدم ونظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٥	آذار/مارس ٢٠٠٦	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ^(١٧)	يجل موعد تقديم التقريرين السادس والسابع في تقرير واحد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠٤	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	--	يجل موعد تقديم التقرير الثاني في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	ورد التقرير الثالث في عام ٢٠٠٨
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٤	آب/أغسطس ٢٠٠٦	--	ورد التقرير الرابع في عام ٢٠٠٨
لجنة مناهضة التعذيب	٢٠٠٥	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	يجل موعد تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	يجل موعد تقديم التقرير الرابع في عام ٢٠١١
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٥	حزيران/يونيه ٢٠٠٦	--	يجل موعد تقديم التقريرين الثالث والرابع في تقرير واحد في عام ٢٠١٠

٤- قدمت أوزبكستان في التعليقات على الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري معلومات إضافية بشأن مجموعة كبيرة من القضايا^(١٨). وبينت أوزبكستان، في التعليقات الموجهة إلى لجنة مناهضة التعذيب، اعتراضها على بعض توصياتها، لا سيما تلك المتعلقة بتعريف التعذيب؛ وطلب التنديد علناً بالتعذيب؛ ووصف استعمال القوة خلال أحداث أيار/مايو ٢٠٠٥ في أنديجان^(١٩).

٥- ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري بخطط العمل الوطنية التي وضعت لتنفيذ توصياتها^(٢٠). وأحاطت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علماً بأن من المزمع اعتماد خطة مماثلة لتنفيذ استنتاجاتها^(٢١). وأشار تقرير صادر في عام ٢٠٠٧ بشأن أوزبكستان إلى أن الحكومة وافقت أيضاً على خطة ترمي إلى تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل وإعلان الألفية وإعلان "عالم يليق بالأطفال"^(٢٢). ورحبت لجنة مناهضة التعذيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عمل عام ٢٠٠٤ الرامية إلى تنفيذ توصياتها وبما ورد من معلومات مفادها أن من المزمع اعتماد خطة مماثلة لتنفيذ استنتاجاتها المعتمدة في عام ٢٠٠٧^(٢٣).

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

لا	وُجّهت دعوة دائمة
المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) ^(٢٤)	آخر الزيارات أو تقارير البعثات
لا يوجد	الزيارات المتفق عليها من حيث المبدأ
المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (تذكير في عام ٢٠٠٨) الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (طلب في عام ٢٠٠٨) المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (طلب في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧) الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (طلب في عام ٢٠٠١، وتذكير في عام ٢٠٠٧) المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه (طلب في عام ٢٠٠٧) المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (طلب في عام ٢٠٠٥) المقرر الخاص المعنية بحرية الدين أو المعتقد (طلب في عام ٢٠٠٤)	الزيارات التي تُطلب إجراؤها ولم يُتفق عليها بعد
--	تيسير البعثات/التعاون أثناء البعثات
بين ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وُجّهت ٩٣ رسالة إلى أوزبكستان. وفيما عدا الرسائل الموجهة بخصوص مجموعات محددة (مثل المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام)، كانت تلك الرسائل تخص ٢٢٩ فرداً من بينهم ٥٩ امرأة. وبين ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ردت أوزبكستان على ٧٩ رسالة (٧٥ في المائة).	الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة
لا يوجد	متابعة الزيارات
لم ترد أوزبكستان في المواعيد المحددة على أي استبيان من أصل ١٢ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الفترة ما بين ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ^(٢٦) .	الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية ^(٢٥)

٦- في عام ٢٠٠٦، ناشد الأمين العام أوزبكستان توجيه دعوات إلى الإجراءات الخاصة المواضيعية وفقاً لاختصاصاتها الموحدة^(٢٧).

٧- وفي عام ٢٠٠٧، أوقف مجلس حقوق الإنسان النظر في حالة حقوق الإنسان في أوزبكستان بموجب الإجراء السري ١٥٠٣^(٢٨).

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٨- رداً على أحداث عام ٢٠٠٥ في أنديجان، ناشدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أوزبكستان السماح بفتح تحقيق مستقل. وبما أنها لم تتلق أي ردّ إيجابي، فقد أرسلت بعثة من المفوضية إلى فيرغيزستان في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بغية جمع شهادات والقيام بخطوة تمهيدية لإبرام اتفاق محتمل بشأن فتح تحقيق دولي مستقل^(٢٩).

٩- وفي عام ٢٠٠٦، ناشد الأمين العام أوزبكستان التعاون بنشاط مع الممثل الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان الموفد في عام ٢٠٠٦^(٣٠). وتواصل المفوضية جهودها من أجل التعاون مع الحكومة بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان في البلد^(٣١). وسيقدم مكتب المفوضية الإقليمي المنشأ في فيرغيزستان في عام ٢٠٠٨ الدعم إلى حكومات آسيا الوسطى في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان^(٣٢). وقد زارت المفوضية السامية آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٧، لكنها لم تزر أوزبكستان التي أشارت إلى أن التواريخ المقترحة ليست مناسبة^(٣٣). وفي عام ٢٠٠٨، قدمت أوزبكستان مساهمة مالية لعمل المفوضية.

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

١- المساواة وعدم التمييز

١٠- في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي، أوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل بأن تعتمد أوزبكستان تشريعاً محدداً يحظر التمييز^(٣٤). ورداً على الدعوة التي وجهتها لجنة القضاء على التمييز العنصري من أجل صياغة تشريع محدد بشأن التمييز العنصري، أشارت أوزبكستان إلى أن ذلك غير ضروري لأن الاتفاقية تنعكس بالفعل في التشريع^(٣٥).

١١- وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلق بشأن أوجه التمييز الثقافي المتعلقة بدور المرأة في المجتمع^(٣٦). ودعت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى اعتماد قانون بشأن المساواة بين الجنسين، في حين حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أوزبكستان على تسريع عملية اعتماد القانون المتعلق بتكافؤ الحقوق وتكافؤ الفرص^(٣٧).

١٢- وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن تكفل أوزبكستان تنفيذ أحكام القانون الجنائي ذات الصلة تنفيذاً كاملاً بحيث يتسنى وضع حد لممارسة تعدد الزوجات^(٣٨). وينبغي أن تقوم أوزبكستان أيضاً بمكافحة ممارسة التزويج القسري للنساء المختطفات^(٣٩). كما أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها بشأن عودة ظهور ممارسة تعدد الزوجات والزواج القسري^(٤٠).

١٣- ورحبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتحديد حصة دنيا للنساء بنسبة ٣٠ في المائة في الانتخابات البرلمانية^(٤١). وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن ذلك أدى إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في البرلمان من ٨ إلى ١٧,٥ في المائة، لكنها أعربت عن قلقها بشأن استمرار نقص تمثيلهن في الحياة السياسية والعامّة وفي مناصب صنع القرار على جميع المستويات^(٤٢). وأشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مناصبي نائب الحاكم ونائب رئيس الوزراء المعني بشؤون المرأة مخصصان للنساء. ويمكن أن يشكل ذلك تقدماً، لكنه قد يقيد أيضاً وصول النساء إلى منصب الحاكم أو الوزير^(٤٣).

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

١٤- أعربت الجمعية العامة عن قلقها الشديد إزاء ما يحدث في أوزبكستان من انتهاكات مستمرة وخطرة لحقوق الإنسان، لا سيما ما أورده شهود عيان بخصوص استعمال القوات الحكومية للقوة على نحو عشوائي ومفرط لتفريق المظاهرات في أنديجان في أيار/مايو ٢٠٠٥، ممّا أسفر عن مقتل العديد من المدنيين^(٤٤). وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لأن هذه الأحداث قد أسفرت، حسبما أفادت به الحكومة، عن مقتل ١٨٧ شخصاً، وحسب مصادر أخرى، عن مقتل ٧٠٠ شخص أو أكثر، ثم احتجاز مئات الآخرين^(٤٥). وشكّلت أوجه التضارب الكبير بين عدد الضحايا كما أوردته أوزبكستان والادّعاءات المتسقة الكثيرة الواردة من مصادر أخرى مبعث قلق للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً^(٤٦). وأفادت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن من غير المستبعد أن تكون هذه الأحداث قد بلغت حدّ القتل الجماعي^(٤٧).

١٥- وفي عام ٢٠٠٥، حث كل من المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أوزبكستان على الامتناع عن أي فعل يرمي إلى ضمان إكراه ملتزمي اللجوء الأوزبكستانيين على العودة إلى بلدهم، بما في ذلك إجبار أقاربهم فيما يبدو على المطالبة بعودتهم^(٤٨). وأعرب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين عن قلقه بشأن الضغط الممارس على فيرغيزستان ومحاولات عملاء أوزبكستان في أراضي فيرغيزستان إعادة المواطنين الأوزبكستانيين الذين فرّوا في أعقاب أحداث أنديجان^(٤٩)، كما أعربت الجمعية العامة عن قلقها بشأن الضغط الممارس لمنع اللاجئين الأوزبكستانيين من السفر إلى بلد آخر^(٥٠). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها الشديد إزاء إبعاد ملتزمي لجوء وأربعة لاجئين أوزبكستانيين إلى أوزبكستان^(٥١). وفي عام ٢٠٠٧، تلقت لجنة مناهضة التعذيب تقارير ذات مصداقية مفادها أن بعض الأشخاص الذين التمسوا اللجوء خارج البلد وأعيدوا إليه قد احتجزوا في أماكن مجهولة ومن المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا لمعاملة منافية لأحكام الاتفاقية^(٥٢).

١٦- ومن أصل ١٩ حالة أحالها الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، لم تسوّ ١٣ حالة بعد، بما في ذلك حالات أربعة أشخاص يقال إنهم فرّوا إلى فيرغيزستان بعد أحداث أنديجان ثم أعيدوا إلى أوزبكستان^(٥٣).

١٧- وأوصى كل من لجنة مناهضة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بأن تتخذ أوزبكستان تدابير لاعتماد تعريف للتعذيب يتوافق وأحكام المادة ١ من الاتفاقية^(٥٤).

١٨- وفي عام ٢٠٠٧، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن الادعاءات الكثيرة والمستمرة والمتسقة المتعلقة باعتماد موظفي إنفاذ القانون أو التحقيق على استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو حدوث تلك الممارسات بموافقتهم أو بتحريض منهم^(٥٥)، في حين أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها بشأن الادعاءات المتعلقة بتفشي استخدام التعذيب وإساءة معاملة المحتجزين^(٥٦). وفي عام ٢٠٠٨، ذكر المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بأن سلفه كان قد استنتج في التقرير المتعلق بالزيارة التي أجراها في عام ٢٠٠٢ أن التعذيب يمارس في أوزبكستان بصفة منهجية. وما فتئ المقرر الخاص يتلقى ادعاءات خطيرة بخصوص التعذيب على أيدي موظفي إنفاذ القانون الأوزبكستانيين^(٥٧).

١٩- وأشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى أن تقارير ذات مصداقية أفادت بحدوث أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة قبل توجيه اتهامات رسمية وأثناء الاحتجاز رهن المحاكمة^(٥٨). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها بشأن استمرار ارتفاع عدد الإدانات القائمة على اعترافات أدلي بها أثناء الاحتجاز رهن المحاكمة ويدعى أنها انتزعت بأساليب منافية للمادة ٧ من العهد^(٥٩). ودعا المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ولجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٧ إلى احترام مبدأ عدم جواز قبول الأدلة المنتزعة بالتعذيب^(٦٠). وينبغي إعادة النظر في حالات الإدانة القائمة على اعترافات فحسب^(٦١).

٢٠- ومنذ عام ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان آراء بشأن ١٣ بلاغاً فردياً استنتجت فيها حدوث انتهاكات للعهد^(٦٢)، لا سيما انتهاكات لحق الفرد في عدم الخضوع للتعذيب^(٦٣) وحقه في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب^(٦٤). وقدّمت أوزبكستان معلومات على سبيل المتابعة فيما يتصل بستة آراء، لكنها لم تقدّم معلومات بشأن سبعة آراء أخرى، ويقتى الحوار مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قائماً بخصوص ١١ حالة^(٦٥).

٢١- وظلت لجنة مناهضة التعذيب منشغلة بشأن تقارير عديدة تتعلق بحدوث تجاوزات أثناء الاحتجاز ووفيات كثيرة يزعم أن البعض منها حدث نتيجة التعذيب أو إساءة المعاملة^(٦٦). وينبغي أن تتخذ أوزبكستان تدابير للقيام على نحو منهجي باستعراض الأوضاع في جميع أماكن الاحتجاز، ولعدم إعاقة الزيارات التي يقوم بها دون سابق إعلام الخبراء المستقلون إلى جميع أماكن الاحتجاز^(٦٧).

٢٢- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لما وردها من أن موظفي إنفاذ القانون يتبعون لوائح وإجراءات داخلية مفصلة غير متاحة للمحتجزين أو محاميهم. وأوصت لجنة مناهضة التعذيب بأن تكفل أوزبكستان ممارسة كل محتجز لحقه في الاتصال بمحام وطبيب مستقل وفرد من أسرته والحصول على غير ذلك من الضمانات القانونية للحماية من التعذيب^(٦٨). وأضاف المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أن الأولوية ينبغي أن تعطى لتدريب موظفي إنفاذ القانون في مجال معاملة المحتجزين^(٦٩).

٢٣- وإذ لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخطوات التي اتخذتها أوزبكستان، فقد أعربت عن قلق بشأن تفشي ظاهرة العنف ضد المرأة^(٧٠). وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالإسراع في اعتماد قانون إداري بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المتري والاعتصاب الزوجي، وذلك لضمان تجريم ممارسة العنف ضد المرأة وتمكين الضحايا من الوصول إلى سبل

فورية للجرير والحماية ومقاواة الجناة ومعاقبتهم^(٧١). كما أوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل بأن تعتمد أوزبكستان تشريعاً محمداً بشأن العنف المترلي وأن تعتبره فعلاً إجرامياً^(٧٢).

٢٤ - وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تحظر أوزبكستان بموجب القانون العقوبة الجسدية في المؤسسات والأسرة وأن تكفل إنفاذ التشريع على النحو الواجب^(٧٣).

٢٥ - وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تعتمد أوزبكستان استراتيجية شاملة للحد من التخلي عن الأطفال وحرمانهم من بيئتهم الأسرية ومنع ذلك. وينبغي عدم إيداع الأطفال في المؤسسات إلا كملاذ أخير، وينبغي أن يحصلوا على الحماية والتعليم والرعاية الصحية المناسبة^(٧٤).

٢٦ - ولا تزال اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وكذلك لجنة مناهضة التعذيب، منشغلة بشأن استمرار الاتجار بالنساء والفتيات واستغلالهن^(٧٥). وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء معاملة ضحايا الاتجار على أنهم مجرمات بسبب ممارسة الدعارة^(٧٦). وحثت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوزبكستان على تجريم الاتجار بالأشخاص^(٧٧)، كما حثتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على الإسراع في سن تشريع وطني يكفل معاقبة الجناة ومساعدة الضحايا^(٧٨). وينبغي أن تتخذ أوزبكستان تدابير من أجل إعادة تأهيل الضحايا وإدماجهن في المجتمع^(٧٩) وتزويدهن بالدعم الطبي والنفسي والقانوني^(٨٠). وينبغي، أن تتخذ أوزبكستان، في جملة أمور، تدابير وقائية تستهدف ملتسمي الخدمات الجنسية ومقدميها^(٨١). وردت أوزبكستان على لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مشيرة إلى أن توظيف أشخاص بغرض استغلالهم يعتبر فعلاً إجرامياً^(٨٢).

٣- إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٢٧ - لاحظت لجنة مناهضة التعذيب بقلق أن أوزبكستان قيّدت وأعاقت الرصد المستقل لحقوق الإنسان في أعقاب أحداث أنديجان، ممّا أعاق بقدر أكبر الحصول على تقييم موثوق به أو ذي مصداقية للتجاوزات المبلغ عنها^(٨٣). ولم توافق أوزبكستان على طلبات إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في تلك الوقائع، على نحو ما طلبته المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وهي توصية تبناها الأمين العام والجمعية العامة وكرّرتها لجنة حقوق الطفل^(٨٤). ويرى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أن عدم وجود كشف مقبول دولياً لأحداث أنديجان هو أمر يبعث على قلق عميق^(٨٥).

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٦، لاحظت المفوضية السامية عدم استعداد أوزبكستان لقبول طلبها السماح لمفوضية حقوق الإنسان برصد المحاكمات في أعقاب أحداث أنديجان بشروط مقبولة^(٨٦). وأعربت المفوضة السامية، في سياق المحاكمات السرية التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عن قلقها بشأن ما ورد من ادعاءات حول حدوث مخالفات وعدم توفر الدفاع المناسب ومن قرائن مفادها أن معظم الأدلة المقدمة خلال إجراءات المحاكمة كانت عبارة عن اعترافات تؤيد اتهامات النيابة وتتضارب إلى حد كبير مع المعلومات الواردة من مصادر مستقلة شتى. وحثت المفوضة السامية الحكومة على أن تتقيد تقيداً صارماً بالمعايير الدولية

للمحاكمة العادلة^(٨٧). كما أوصت لجنة مناهضة التعذيب بأن تقدم أوزبكستان معلومات إلى أفراد الأسر بشأن أماكن وجود جميع الموقوفين أو المحتجزين فيما يتصل بتلك الوقائع والتهم الموجهة إليهم^(٨٨).

٢٩- ولم يتلق المقرر الخاص، رغم طلباته، معلومات تدل على أن الحكومة تعمل على مكافحة الإفلات من العقاب على التعذيب^(٨٩). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء انخفاض عدد الموظفين الذين أتموا ولوحقوا وأدينوا فيما يتصل بتلك الأفعال^(٩٠). وأوصت لجنة مناهضة التعذيب أوزبكستان بعدم التسامح مطلقاً إزاء مشكلة التعذيب المستمرة وإزاء الإفلات من العقاب، وبالتنديد علناً وبوضوح بجميع ضروب التعذيب فضلاً عن توجيه إنذار واضح بأن كل من يرتكب تلك الأفعال أو يضلّع في التعذيب أو يشارك فيه سيحمل المسؤولية شخصياً أمام القانون عن تلك الأفعال، ويتعرض لعقوبات جنائية^(٩١). ويرى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، الذي قدّم توصيات مماثلة، أن السلطات العليا ينبغي أن تعلن أن من كانوا في مواقع القيادة وقت حدوث التجاوزات سيحملون المسؤولية شخصياً^(٩٢).

٣٠- وأضافت لجنة مناهضة التعذيب أن التحقيقات في ادعاءات التعذيب وإساءة المعاملة ينبغي أن تتولاها هيئة مستقلة استقلالاً كاملاً^(٩٣). وأوصت لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً بأن يكون العقاب على أعمال التعذيب متناسباً مع خطورة الجرم^(٩٤). وينبغي أن يوقف عن العمل المشتبه بضلوعهم في تلك الجرائم أو أن يُنقلوا إلى وظائف أخرى خلال عملية التحقيق وينبغي ألا يسمح لمن ينالون عقوبات تأديبية بالبقاء في وظائفهم^(٩٥). وينبغي حماية المدّعين والشهود من إساءة المعاملة أو التخويف نتيجة ادعائهم أو تقديمهم أي أدلة^(٩٦). وينبغي توفير الجبر المناسب للضحايا على نحو ما أوصى به المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ولجنة مناهضة التعذيب^(٩٧).

٣١- وفي عام ٢٠٠٥، اعتبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن المدة التي يجوز أن يقضها المشتبه به رهن الاحتجاز دون أن يمثل أمام قاض (٧٢ ساعة) هي مدة مفرطة الطول. وينبغي أن يتولى قاض النظر في جميع حالات الاحتجاز للبت في مدى شرعيتها وينبغي أن تعرض جميع حالات الاحتجاز على قاض لذاك الغرض^(٩٨). وينبغي أن تقوم أوزبكستان بتعديل تشريعها وممارستها بحيث يتسنى للمشتبه بهم الاتصال بمحام حال إلقاء القبض عليهم^(٩٩). كما قدم المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب توصيات تتعلق بحقوق الأشخاص الموقوفين^(١٠٠).

٣٢- وفي عام ٢٠٠٥، ظلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان منشغلة لعدم توافق إدارة مراكز الاحتجاز رهن المحاكمة ومعسكرات الحبس والسجون مع أحكام العهد وأوصت بإعطاء الأولوية لإصلاح إدارة نظام السجون^(١٠١). وأضافت لجنة مناهضة التعذيب أنه ينبغي تصحيح ما أبلغ عنه من تدنّ في ظروف أماكن الاحتجاز^(١٠٢). وناشدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوزبكستان اتخاذ تدابير لتحسين ظروف الإصلاح في السجون^(١٠٣).

٣٣- كما أن لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد لاحظت بقلق أن تعيين القضاة يخضع لاستعراض من قبل السلطة التنفيذية كل خمس سنوات^(١٠٤). ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب بقلق أيضاً أن تعيين قضاة المحكمة العليا هو حكر على الرئاسة. وينبغي أن تكفل أوزبكستان الأمن الوظيفي للقضاة^(١٠٥). وحثت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوزبكستان على ضمان استقلال الجهاز القضائي ونزاهته^(١٠٦).

٣٤- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تنشئ أوزبكستان محاكم للأحداث تكون مجهزة بموظفين مدربين على النحو المناسب، وهي توصية أيدها التقرير المتعلق بأوزبكستان^(١٠٧). وينبغي في جملة أمور أن تكفل أوزبكستان عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير؛ وأن تضمن الفصل بين المحتجزين دون سن الثامنة عشرة والبالغين؛ وأن تحسن ظروف الاحتجاز؛ وتعتمد برامج تدريب بشأن المعايير الدولية ذات الصلة^(١٠٨).

٤- حرية التنقل

٣٥- ينبغي أن تكفل أوزبكستان ألا يحول نظام تسجيل الإقامة الإلزامي دون التمتع بالحقوق، عملاً بتوصيات لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري^(١٠٩). وردت أوزبكستان مبينة أن ذلك النظام لا يقيد حرية تنقل المواطنين^(١١٠).

٣٦- وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري بإلغاء شرط "تأشيرة الخروج" للمواطنين المسافرين إلى الخارج^(١١١).

٥- حرية الدين أو المعتقد، والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٧- أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، على نحو ما أكده الخبر المستقل المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إلى أن قانون حرية المعتقد والمنظمات الدينية يقتضي تسجيل المنظمات والجمعيات الدينية. وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن استخدام القانون الجنائي للمعاقبة على ما يبدو ممارسة سلمية للحرية الدينية، ولأن عدداً كبيراً من الأفراد اهتموا واحتجزوا وأدينوا في هذا السياق. وبينما أفرج لاحقاً عن الأغلبية منهم، لا يزال مئات الآخرين في السجن^(١١٢). وأوصت اللجنة والجمعية العامة^(١١٣) أوزبكستان بأن تحترم حرية الدين أو المعتقد احتراماً كاملاً. وأكد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أن الحق في حرية الدين لا يقتصر على أعضاء الطوائف الدينية المسجلة^(١١٤).

٣٨- وأعربت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ عن قلقها البالغ إزاء تشديد القيود على حرية التعبير، وبخاصة ما يتعرض له الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني العاملون على توثيق أحداث أنديجان ونشر معلومات بشأنها من تحرش وضرب وإيقاف وتهديد^(١١٥). وكرر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير ما أعربت عنه المفوضية السامية لحقوق الإنسان من قلق بخصوص القيود المفروضة على وسائل الإعلام المحلية والأجنبية^(١١٦). ولاحظ الأمين العام أن مفوضية حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة تلقت منذ منتصف أيار/مايو ٢٠٠٥ كمّاً لا يستهان به من المعلومات ذات المصدقية بشأن ممارسات التحرش والاحتجاز التي استهدفت شهوداً على أحداث أنديجان وصحفيين وإعلاميين ومدافعين عن حقوق الإنسان قاموا بالإبلاغ عنها. وحث الأمين العام الحكومة على السماح للمنظمات والهيئات الدولية بالوصول دون عائق إلى جميع المحتجزين^(١١٧). كما ناشدت الجمعية العامة أوزبكستان وضع حد لممارسات التحرش والاحتجاز التي تستهدف الشهود على تلك الوقائع^(١١٨).

٣٩- وناشدت الجمعية العامة أوزبكستان رفع القيود المفروضة على أنشطة المجتمع المدني^(١١٩). ولاحظ الأمين العام أن التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي وقانون المسؤولية الإدارية في عام ٢٠٠٦ زادت صلاحيات

السلطات فيما يتعلق بمعاينة المنظمات غير الحكومية. ولم تُسجل في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ منظمات غير حكومية جديدة معنية بحقوق الإنسان^(١٢٠). وفي عام ٢٠٠٧، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء إغلاق العديد من المنظمات الدولية والوطنية، لا سيما منذ أيار/مايو ٢٠٠٥^(١٢١). وحثت لجنة مناهضة التعذيب أوزبكستان على إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان المساجين و/أو المحكوم عليهم بسبب أنشطتهم المهنية السلمية وعلى تيسير إعادة فتح مكاتب منظمات حقوق الإنسان واستئناف نشاطها بالكامل^(١٢٢).

٤٠ - وأعربت الجمعية العامة عن قلقها البالغ إزاء استمرار رفض تسجيل الأحزاب السياسية المعارضة، وعدم قدرتها من ثم على المشاركة في العملية الانتخابية^(١٢٣). وطلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أوزبكستان تعديل لوائحها وممارستها المتعلقة بتسجيل الأحزاب السياسية بحيث تتوافق وأحكام العهد^(١٢٤).

٦- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومؤاتية

٤١ - أعربت لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق إزاء ما ورد لها من أبناء عن مشاركة أطفال كثيرين في سن الدراسة في جمع القطن^(١٢٥). وأوصت لجنة حقوق الطفل بضمان توافق هذه الممارسة تماماً مع المعايير الدولية لعمل الأطفال من حيث السن وساعات العمل وظروف العمل والتعليم والصحة^(١٢٦). وفي عام ٢٠٠٥، حثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أوزبكستان على وضع حد لهذه الممارسة ومكافحة عمل الأطفال^(١٢٧).

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٥، أوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تعتمد أوزبكستان خطة وطنية للعمالة وأن تعزز برامج الحد من البطالة بالتركيز على أكثر الفئات تأثراً^(١٢٨).

٤٣ - وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء استمرار التمييز على أساس الجنس في سوق العمل وانخفاض أحوال النساء مقارنة بالرجال^(١٢٩). ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٨ أن النساء يتركزن في قطاعات ومهن معينة، ويتعرضن للطرد على نحو أكثر تواتراً لدى حدوث فائض في العمال، ويواجهن صعوبات أكثر في إيجاد عمل بعد فترات البطالة^(١٣٠).

٤٤ - وأوصت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تزود أوزبكستان مفتشيات العمل بما يكفي من الموارد البشرية والمالية وأن تتخذ تدابير تمكن من تشكيل نقابات عمال مستقلة^(١٣١).

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشة لائق

٤٥ - أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام ٢٠٠٥، عن قلقها البالغ لأن ٢٨ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، لا سيما في المناطق الريفية، ولأن المساعدة الاجتماعية لا تستهدف بما فيه الكفاية الفئات المحتاجة في أوزبكستان^(١٣٢).

٤٦ - وحثت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوزبكستان على ضمان وصول الجميع إلى الأغذية الأساسية، وبخاصة في منطقة كراكلباكستان^(١٣٣). وأشار تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٧

إلى أن ٢٦ في المائة من السكان كانوا يعانون نقصاً في التغذية في عام ٢٠٠٢^(١٣٤). وأفادت أوزبكستان في التعليقات المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن مستوى الفقر بلغ ٢٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٣، وأن البلد يحرز تقدماً في هذا الصدد، وأن التقارير المتعلقة بسوء التغذية في أوزبكستان لم تُدعم بأدلة^(١٣٥).

٤٧- وأفاد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٧، وقد أشار إلى تحسن الوضع الصحي للسكان، بأن النسبة المخصصة حالياً للصحة من الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة منخفضة (٢,٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٥) وأنه يجب زيادة الإنفاق العام على الصحة^(١٣٦). وفي عام ٢٠٠٦، أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تعزز أوزبكستان مراكز الرعاية الأولية وخدمات الصحة الوقائية^(١٣٧). وأضافت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن أوزبكستان ينبغي أن تتصدى للتباينات بين المناطق الريفية والحضرية في تقديم الرعاية الصحية^(١٣٨). كما ينبغي أن تتخذ أوزبكستان تدابير لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(١٣٩).

٤٨- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها العميق إزاء الكارثة البيئية التي ما فتئت تجتاح منطقة بحر آرال وما ينجم عنها من نتائج سلبية على صحة أطفال كراكلباكستان وغنائهم. وينبغي أن تتخذ أوزبكستان تدابير لوضع حد لتدهور هذه المنطقة^(١٤٠).

٤٩- ورأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن أوزبكستان ينبغي أن تتخذ تدابير لتعويض جميع الذين جرى إجلاؤهم من بيوتهم تعويضاً كافياً أو منحهم سكناً بديلاً^(١٤١).

٨- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٥٠- أشادت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأوزبكستان لما حقته من تكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي الأساسي والمهني^(١٤٢)، على نحو ما أشير إليه أيضاً في التقرير المتعلق بأوزبكستان^(١٤٣). ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية بقلق أن مشاركة النساء في التعليم العالي ما فتئت تتراجع في السنوات الأخيرة^(١٤٤).

٥١- وإذ لاحظت لجنة حقوق الطفل الجهود المبذولة، فقد أوصت بأن تحسّن أوزبكستان نوعية التعليم وتوفر تدريباً جيداً للمدرسين وتكفل وصول الأطفال اللاجئين إلى التعليم الابتدائي المجاني وتيسير وصولهم إلى التعليم الثانوي^(١٤٥).

٩- الأقليات والشعوب الأصلية

٥٢- رأت لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي نوهت بالجهود المبذولة من أجل تعليم أطفال الأقليات بلغتهم الأم، أنه ينبغي عقد مشاورات مع جماعات الأقليات بهدف معالجة شواغلها في هذا الصدد^(١٤٦). وينبغي تخصيص وقت كاف للبرامج الناطقة بلغات الأقليات في وسائل الإعلام، واتخاذ تدابير لتيسير نشر صحف بلغات الأقليات لا سيما اللغة الطاجيكية^(١٤٧).

١٠- المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

٥٣- ما زالت مخلفات أحداث أنديجان تؤثر على الحالة العامة في آسيا الوسطى، كما جاء في تقرير صادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٦. وقررت أوزبكستان إغلاق مكتب المفوضية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد شُددت القيود على التماس اللجوء وعلى منح مركز اللاجئ^(١٤٨).

٥٤- ورغم أن أوزبكستان صرحت بأنه لم تعد هناك حاجة إلى وجود المفوضية في البلد، فقد أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها من أن هناك ما لا يقل عن ٧٠٠ شخص من اللاجئين المعترف بهم يحتاجون إلى الحماية وإعادة التوطين^(١٤٩). كما أعربت عن قلقها بشأن ما قد ينجم عن إغلاق مكتب المفوضية من عواقب^(١٥٠). وينبغي أن تعتمد أوزبكستان قانون لجوء يتوافق ومعايير حقوق الإنسان^(١٥١)، وأن تدعو المفوضية إلى العودة والمساعدة في توفير الحماية للاجئين وفي إعادة توطينهم^(١٥٢).

٥٥- وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بأن تكفل أوزبكستان عدم إكراه أي شخص على العودة إلى بلد توجد فيه أسباب جوهرية تحمل على الاعتقاد بأن حياته أو سلامته الجسدية قد تُعرض للخطر، وأن تنشئ آلية للطعن في قرارات طرد الأجانب مع وقف تنفيذ تلك القرارات ريثما يُنظر في الطعون^(١٥٣).

١١- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٥٦- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٥، عن قلقها بشأن نقص المعلومات المتعلقة بالأعمال التي يمكن وصفها في التشريع الوطني بأنها "أعمال إرهابية"^(١٥٤). وطلب المقرر الخاص المعني بحرية الدين إلى أوزبكستان أن تبيّن الأساس القانوني لنعته فرد أو كيان ما بصفة "الإرهاب" والتبعات القانونية الناجمة عن هذا الوصف^(١٥٥).

ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٥٧- رحبت لجنة مناهضة التعذيب بعدد من التطورات، بما في ذلك الاعتماد المقرر لمبدأ الإحضار أمام المحكمة وإلغاء عقوبة الإعدام؛ ونقل سلطة إصدار أوامر إلقاء القبض من النيابة إلى المحاكم؛ وتخفيف حدة اكتظاظ أماكن الاحتجاز^(١٥٦).

٥٨- ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري باشتغال المقررات التعليمية على موضوع حقوق الإنسان^(١٥٧). ورحبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتماد البرنامج الوطني لتدريب الموظفين الرامي إلى الارتقاء بنوعية التعليم^(١٥٨).

٥٩- ورأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الكارثة البيئية التي أصابت بحر آرال قد أعاققت تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٥٩).

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

توصيات محددة للمتابعة

٦٠ - في عام ٢٠٠٥، ناشدت الجمعية العامة أوزبكستان بقوة أن تنفذ بالكامل: (أ) التوصيات الواردة في التقرير الخاص ببعثة مفوضية حقوق الإنسان إلى قيرغيزستان في عام ٢٠٠٥ والمتعلقة بأحداث أنديجان؛ و(ب) توصيات الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أوزبكستان الذي عُين بموجب الإجراء ١٥٠٣ في الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان؛ و(ج) توصيات المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب عقب زيارته البلد في عام ٢٠٠٢^(١٦٠).

٦١ - وفي عام ٢٠٠٦، صرّح الأمين العام بأن عدم استجابة أوزبكستان إلى النداء الموجه إليها من أجل إنشاء لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع أحداث أنديجان وملابساتها، فضلاً عن استمرار الادعاءات بشأن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تثبت عدم حدوث تحسن منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٤/٦٠^(١٦١).

٦٢ - وكرر المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب عدداً من التوصيات، منذ زيارته البلد في عام ٢٠٠٢. ولاحظ ردود أوزبكستان المنتظمة والمفصلة بخصوص تدابير المتابعة المتخذة في هذا الصدد، لكنه أكد أنه لا يزال يتلقى ادعاءات خطيرة تتعلق بالتعذيب^(١٦٢).

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٥، طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أوزبكستان موافقتها، في غضون سنة، بمعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ توصياتها بخصوص: عدم وجود معلومات عن عدد الأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام وأعدموا؛ وتعريف التعذيب بالمعنى الضيق؛ وارتفاع عدد الإدانات القائمة على اعترافات مدلى بها أثناء الاحتجاز رهن المحاكمة؛ وتفشي ظاهرة تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم؛ وانخفاض عدد الإدانات على تلك الأفعال. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت أوزبكستان معلومات اعتبرتها اللجنة رداً جزئياً على طلباتها. ونُصحت أوزبكستان بتضمين تقريرها الدوري الثالث المزيد من معلومات المتابعة في عام ٢٠٠٨^(١٦٣).

٦٤ - وفي عام ٢٠٠٧، طلبت لجنة مناهضة التعذيب إلى أوزبكستان موافقتها، في غضون سنة، بمعلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ توصياتها بخصوص: تفشي التعذيب وإساءة المعاملة؛ وادعاءات إفراط الجيش وقوات الأمن في استعمال القوة وإساءة المعاملة في أنديجان في عام ٢٠٠٥؛ والأشخاص الذين التمسوا اللجوء في الخارج وأعيدوا إلى أوزبكستان عقب تلك الأحداث؛ وعدم تشكيل أوزبكستان لجنة مستقلة للتحقيق في تلك الوقائع؛ والعقاب المتناسب مع مدى خطورة جريمة التعذيب؛ والتجاوزات والوفيات أثناء الاحتجاز؛ ومبدأ عدم جواز التدرع بأي ظرف من الظروف تبريراً للتعذيب. ويحلّ موعد تقديم الرد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨^(١٦٤).

٦٥ - وفي عام ٢٠٠٨، طلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري، وقد رحبت بالمعلومات المقدمة من أوزبكستان، تقديم المزيد من المعلومات عن الخطوات المتخذة لضمان استقلال القضاة ونزاهتهم، وعدد المحاكمات التي أُتيح فيها خدمات الترجمة الشفوية مجاناً، ومستوى مشاركة الأقليات في المؤسسات الحكومية^(١٦٥).

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٦٦- أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تلتزم أوزبكستان بالمساعدة التقنية في مجالات من بينها جمع المعلومات وعمل الأطفال وقضاء الأحداث^(١٦٦).

٦٧- ويركز إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، المتفق عليه بين أوزبكستان وفريق الأمم المتحدة القطري، على تحسين مستوى المعيشة، ونوعية الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) والوصول إليها، وتوافق القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، والحكم السديد^(١٦٧).

٦٨- ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية إلى أوزبكستان في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر^(١٦٨).

Notes

¹ Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://untreaty.un.org/>.

² The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CPD	Optional Protocol to Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

³ Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

⁴ 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

⁵ Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and

relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

⁶ International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No.105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

⁷ Concluding observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (E/C.12/UZB/CO/1), para. 40.

⁸ Concluding observations of the Committee on the Rights of the Child (CRC/C/UZB/CO/2), para. 72.

⁹ Concluding comments of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW/C/UZB/CO/3), para. 33.

¹⁰ Concluding observations of the Committee against Torture (CAT/C/UZB/CO/3), para 27.

¹¹ General Assembly resolution 60/174, para. 4 (b); CAT/C/UZB/CO/3, para. 24; CRC/C/UZB/CO/2, para. 61; E/C.12/UZB/CO/1, para. 39.

¹² CRC/C/UZB/CO/2, paras 61 and 66.

¹³ Articles 21 and 22 of CAT, relating respectively to the inter-State and individual complaint procedures. See CAT/C/UZB/CO/3, para 15.

¹⁴ Concluding observations of the Human Rights Committee (CCPR/CO/83/UZB), para. 13.

¹⁵ Principles relating to the Status of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (General Assembly resolution 48/134, annex). Concluding observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD/C/UZB/CO/5), para 21; E/C.12/UZB/CO/1, para 38.

¹⁶ The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights
HR Committee	Human Rights Committee
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CAT	Committee against Torture
CRC	Committee on the Rights of the Child

¹⁷ CERD/C/UZB/CO/5/Add.2.

¹⁸ E/C.12/UZB/CO/1/Add.1 and CERD/C/UZB/CO/5/Add.1.

¹⁹ CAT/C/UZB/CO/3/Add.1.

²⁰ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 4; Letter dated 14 March 2008 from the Chairperson of CERD addressed to the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office at Geneva (hereafter "CERD letter"), available at <http://www2.ohchr.org/english/bodies/cerd/docs/followup/Uzbekistan140308.pdf>.

²¹ E/C.12/UZB/CO/1, para. 69.

²² *United Nations Uzbekistan report, Analysis of gaps between Uzbekistan's legal environment and the UN conventions, treaties and other legal instruments that Uzbekistan is party to*, Tashkent, 2007, p. 15, available at <http://www.undp.uz/en/publications/publication.php?id=92>. See also CRC/C/UZB/CO/2, para. 10.

²³ CAT/C/UZB/CO/3, para. 3 (g).

²⁴ E/CN.4/2003/68/Add.2.

²⁵ The questionnaires included in this section are those which have been reflected in a report by a special procedure mandate holder.

²⁶ See (a) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006; (b) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006; (c) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006; (d) report of the Special Representative of the Secretary-General on human rights defenders (E/CN.4/2006/95 and Add.5), questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms sent in June 2005; (e)

report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007; (f) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the sent in July 2005; (g) report of the Special Rapporteur on the right to education (E/CN.4/2006/45), questionnaire on the right to education for girls sent in 2005; (h) report of the Working Group on mercenaries (A/61/341), questionnaire concerning its mandate and activities sent in November 2005; (i) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent on July 2006; (j) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2005/78), questionnaire on child pornography on the Internet sent in July 2004; (k) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/7/8), questionnaire on assistance and rehabilitation programmes for child victims of sexual exploitation sent in July 2007; (l) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices.

²⁷ A/61/526, para. 77. See also CRC/C/UZB/CO/2, para. 33.

²⁸ A/HRC/4/123, para. 120.

²⁹ See E/CN.4/2006/119.

³⁰ A/61/526, para. 78.

³¹ OHCHR, *2007 Report: Activities and Results*, p. 102.

³² Press statement of the Deputy High Commissioner for Human Rights of 10 June 2008.

³³ Summary of the press conference by High Commissioner for Human Rights on her visit to Central Asia of 7 May 2007; see also Highlights of the noon briefing by the Spokesperson for the Secretary-General of 26 April 2007.

³⁴ CRC/C/UZB/CO/2, para. 24 (a); E/C.12/UZB/CO/1, para. 42.

³⁵ CERD/C/UZB/CO/5/Add.1, para. 12; see CERD/C/UZB/CO/5, para. 9..

³⁶ E/C.12/UZB/CO/1, para. 15; CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 19.

³⁷ E/C.12/UZB/CO/1, para. 43; CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 10.

³⁸ CCPR/CO/83/UZB, para. 24.

³⁹ Ibid., para. 24.

⁴⁰ E/C.12/UZB/CO/1, para. 15.

⁴¹ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 23; E/C.12/UZB/CO/1, para. 5.

⁴² CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 23.

⁴³ UNDP Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States, *Central Asia Human Development Report*, Bratislava, 2005, p. 159.

⁴⁴ General Assembly resolution 60/174, para. 2 (a).

⁴⁵ CAT/C/UZB/CO/3, para. 7.

⁴⁶ E/CN.4/2006/53/Add.1, p. 272.

⁴⁷ E/CN.4/2006/119, para. 50 (a). See also E/CN.4/2006/89, paras 38-39.

⁴⁸ United Nations press release of 22 June 2005.

⁴⁹ E/CN.4/2006/52/Add.1, para. 140

⁵⁰ General Assembly resolution 60/174, para. 2 (b).

⁵¹ United Nations press release of 10 August 2006.

⁵² CAT/C/UZB/CO/3, para. 9.

⁵³ A/HRC/4/41, paras 469-471.

⁵⁴ CAT/C/UZB/CO/3, para. 5; A/HRC/7/3/Add.2, para. 758. See also CCPR/CO/83/UZB, para. 9, and CRC/C/UZB/CO/2 para. 37 (a).

⁵⁵ CAT/C/UZB/CO/3, para. 6 (a).

⁵⁶ CCPR/CO/83/UZB, para. 11.

⁵⁷ A/HRC/7/3/Add.2, para. 741.

⁵⁸ CAT/C/UZB/CO/3, para. 6 (b).

⁵⁹ CCPR/CO/83/UZB, para. 10.

⁶⁰ A/HRC/7/3/Add.2, para.785; CAT/C/UZB/CO/3, para. 20.

⁶¹ CAT/C/UZB/CO/3, para. 20.

⁶² Communications Nos. 907/2000, *Siragev*, Views adopted on 1 November 2005; 915/2000, *Sultanova*, Views adopted on 30 March 2006; 931/2000, *Hudoyberganova*, Views adopted on 1 November 2004 ; 959/2000, *Bazarov*,

Views adopted on 14 July 2006; 971/2001, *Arutyuniantz*, Views adopted on 13 March 1995 ; 1017/2001 and 1066/2001, *Strakhov and Fayzullaev*, Views adopted on 20 July 2007; 1041/2002, *Tulyaganov*, Views adopted on 20 July 2007; 1043/2002, *Chikunova*, Views adopted on 16 March 2007; 1057/2002, *Kornetov*, Views adopted on 20 October 2006; 1071/2002, *Agabekova*, Views adopted on 16 March 2007; 1140/2002, *Khudayberganov*, Views adopted on 24 July 2007; and 1150/2002, *Uteev* Views adopted on 26 October 2007.

⁶³ Communications Nos. 907/2000, *Siragev*; 915/2000, *Sultanova*; 959/2000, *Bazarov*; 1017/2001 and 1066/2001, *Strakhov and Fayzullaev*; 1041/2002, *Tulyaganov*; 1043/2002, *Chikunova*; 1057/2002, *Kornetov*; 1071/2002, *Agabekova*; 1140/2002, *Khudayberganov*; and 1150/2002, *Uteev*.

⁶⁴ Communications Nos. 915/2000, *Sultanova*; 1017/2001 and 1066/2001, *Strakhov and Fayzullaev*; 1043/2002, *Chikunova*; 1057/2002, *Kornetov*; 1140/2002, *Khudayberganov*; and 1150/2002, *Uteev*.

⁶⁵ A/63/40.

⁶⁶ CAT/C/UZB/CO/3, para. 11.

⁶⁷ *Ibid.*, para. 11.

⁶⁸ *Ibid.*, para. 12.

⁶⁹ A/HRC/7/3/Add.2, para. 793.

⁷⁰ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 21; CCPR/CO/83/UZB, para. 23.

⁷¹ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 22. See also CAT/C/UZB/CO/3, para. 21.

⁷² E/C.12/UZB/CO/1, para. 55; CRC/C/UZB/CO/2, para 43 (a). See also *United Nations Uzbekistan report*, op.cit., p. 14.

⁷³ CRC/C/UZB/CO/2, para. 45 (a).

⁷⁴ CRC/C/UZB/CO/2, para. 39 (a) and (f).

⁷⁵ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 25; CAT/C/UZB/CO/3, para. 22.

⁷⁶ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 25.

⁷⁷ E/C.12/UZB/CO/1, para. 56.

⁷⁸ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 26.

⁷⁹ *Ibid.*, para. 26.

⁸⁰ E/C.12/UZB/CO/1, para. 56.

⁸¹ CRC/C/UZB/CO/2, para. 68 (c).

⁸² E/C.12/UZB/CO/1/Add.1, para. 25.

⁸³ CAT/C/UZB/CO/3, para. 8.

⁸⁴ *Ibid.*, para. 9. High Commissioner, United Nations press releases of 14 November and 23 December 2005; A/61/526, para. 73; E/CN.4/2006/89, paras 38-39; General Assembly resolution 60/174, para. 4 (a); CRC/C/UZB/CO/2, para. 33.

⁸⁵ A/HRC/7/3/Add.2, para. 743.

⁸⁶ Statement of the High Commissioner to the Human Rights Council, 23 June 2006; see also United Nations press release of 12 May 2006.

⁸⁷ United Nations press releases of 14 November and 23 December 2005. See also A/61/526, paras. 8 – 16.

⁸⁸ CAT/C/UZB/CO/3, para. 9 (b).

⁸⁹ A/HRC/7/3/Add.2, paras 742 and 744.

⁹⁰ CCPR/CO/83/UZB, para. 11.

⁹¹ CAT/C/UZB/CO/3, para. 6 .

⁹² A/HRC/7/3/Add.2 , para. 754..

⁹³ CAT/C/UZB/CO/3, para. 6 (b).

⁹⁴ *Ibid.*, para 10; CCPR/CO/83/UZB, para. 11.

⁹⁵ CAT/C/UZB/CO/3, para. 10.

⁹⁶ *Ibid.*, para. 6 (d).

⁹⁷ A/HRC/7/3/Add.2 , para. 799; CAT/C/UZB/CO/3, para. 18.

⁹⁸ CCPR/CO/83/UZB, para. 14.

⁹⁹ *Ibid.*, para. 15.

¹⁰⁰ A/HRC/7/3/Add.2 , paras 784, 788-790, and 792.

¹⁰¹ CCPR/CO/83/UZB, para. 17.

¹⁰² CAT/C/UZB/CO/3, para. 11.

¹⁰³ E/C.12/UZB/CO/1, para. 65.

¹⁰⁴ CAT/C/UZB/CO/3, para. 19; CCPR/CO/83/UZB, para. 16.

¹⁰⁵ CAT/C/UZB/CO/3, para. 19.

- ¹⁰⁶ E/C.12/UZB/CO/1, para. 37.
- ¹⁰⁷ CRC/C/UZB/CO/2, para. 70 (a). *United Nations Uzbekistan report*, op. cit., p. 16..
- ¹⁰⁸ CRC/C/UZB/CO/2, para. 70.
- ¹⁰⁹ *Ibid.*, para. 24 (a) to (d); E/C.12/UZB/CO/1, para. 41; CERD/C/UZB/CO/5, para. 16. See also *United Nations Uzbekistan report*, op.cit., p. 14 .
- ¹¹⁰ CERD/C/UZB/CO/5/Add.1, para. 16; E/C.12/UZB/CO/1/Add.1, para. 14.
- ¹¹¹ CCPR/CO/83/UZB, para. 19; CERD/C/UZB/CO/5, para. 16.
- ¹¹² CCPR/CO/83/UZB, para. 22; E/CN.4/2006/55/Add.1, paras 1103 -1105.
- ¹¹³ CCPR/CO/83/UZB, para. 22; General Assembly resolution 60/174, para. 4 (f).
- ¹¹⁴ E/CN.4/2006/5/Add.1, paras 445 -446.
- ¹¹⁵ *Ibid.*, para. 2 (d).
- ¹¹⁶ E/CN.4/2006/55/Add.1, paras 1103 -1105, in relation to the High Commissioner for Human Rights' press statement of 18 May 2005.
- ¹¹⁷ A/61/526, paras 17 and 74.
- ¹¹⁸ General Assembly resolution 60/174, para. 4 (c).
- ¹¹⁹ *Ibid.*, para. 4 (l).
- ¹²⁰ A/61/526, paras 55 and 58.
- ¹²¹ CAT/C/UZB/CO/3, para. 16.
- ¹²² *Ibid.*, para. 16.
- ¹²³ General Assembly resolution 60/174, para. 2 (e).
- ¹²⁴ CCPR/CO/83/UZB, para. 21.
- ¹²⁵ E/C.12/UZB/CO/1, para. 20; CRC/C/UZB/CO/2, para. 64.
- ¹²⁶ CRC/C/UZB/CO/2, para. 65 (a).
- ¹²⁷ CCPR/CO/83/UZB, para. 25.
- ¹²⁸ E/C.12/UZB/CO/1, para. 45.
- ¹²⁹ CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 27.
- ¹³⁰ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, 2008, Geneva, Doc. No. 092008UZB111, para. 6.
- ¹³¹ E/C.12/UZB/CO/1, paras. 51 and 52.
- ¹³² *Ibid.*, paras. 27 and 23.
- ¹³³ *Ibid.*, para. 62.
- ¹³⁴ FAO, *The State of Food and Agriculture 2007*, p. 193.
- ¹³⁵ E/C.12/UZB/CO/1/Add.1, para. 28 and 31.
- ¹³⁶ UNDP, *National Human Development Report of Uzbekistan, 2007-2009 : Education in Uzbekistan: Matching Demand and Supply*, p. 74.
- ¹³⁷ CRC/C/UZB/CO/2, para. 49 (a).
- ¹³⁸ E/C.12/UZB/CO/1, para. 61.
- ¹³⁹ CRC/C/UZB/CO/2, para. 51 (e); E/C.12/UZB/CO/1, para. 64.
- ¹⁴⁰ CRC/C/UZB/CO/2, paras 54 and 55.
- ¹⁴¹ E/C.12/UZB/CO/1, para. 57.
- ¹⁴² CEDAW/C/UZB/CO/3, para. 5.
- ¹⁴³ *United Nations Uzbekistan report*, op.cit., p. 14.
- ¹⁴⁴ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, op. cit., para. 6.
- ¹⁴⁵ CRC/C/UZB/CO/2, paras 56 and 58.
- ¹⁴⁶ CERD/C/UZB/CO/5, para. 19.
- ¹⁴⁷ *Ibid.*, para. 18.
- ¹⁴⁸ UNHCR, *Global Report 2006*, p. 371.
- ¹⁴⁹ CAT/C/UZB/CO/3, para. 24.
- ¹⁵⁰ CRC/C/UZB/CO/2, para. 59.
- ¹⁵¹ *Ibid.*, para. 60; see also CAT/C/UZB/CO/3, para. 24.
- ¹⁵² CAT/C/UZB/CO/3, para. 24.
- ¹⁵³ CERD/C/UZB/CO/5, para. 14.
- ¹⁵⁴ CCPR/CO/83/UZB, para. 18.
- ¹⁵⁵ A/HRC/4/21/Add.1, para. 341.
- ¹⁵⁶ CAT/C/UZB/CO/3, para. 3. See also *United Nations Uzbekistan report*, op.cit. p. 12.

¹⁵⁷ CERD/C/UZB/CO/5, para. 8.

¹⁵⁸ E/C.12/UZB/CO/1, para. 7.

¹⁵⁹ Ibid., para. 9.

¹⁶⁰ General Assembly resolution 60/174, para. 4 (a), (e) and (g).

¹⁶¹ A/61/526, para. 72.

¹⁶² A/HRC/7/3/Add.2, paras. 741 and 754-807.

¹⁶³ A/63/40, chapter VII.

¹⁶⁴ CAT/C/UZB/CO/3, para. 31.

¹⁶⁵ CERD letter.

¹⁶⁶ CRC/C/UZB/CO/2, paras. 16, 65 (d) and 70 (g).

¹⁶⁷ UNDAF 2005-2009, p. 10, available at http://www.undg.org/archive_docs/5570-Uzbekistan_UNDAF__2005-2009_.pdf

¹⁶⁸ UNODC submission to UPR on Uzbekistan, p. 10.
